

البعث السوري يستفرد بانتخابات أقصت اللاجئين والأكراد

إقبال ضعيف للناخبين في استحقاق تصفه المعارضة بالمسرحية

توجه الناخبون السوريون الأحد بنسب إقبال ضعيفة إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في انتخابات مجلس الشعب التي يقول مراقبون إنها محسومة لفائدة حزب البعث خاصة في ظل إقصاء الملايين من اللاجئين وكذلك طيف واسع من الأكراد عن العملية الانتخابية. وفيما وصفت الدوائر الحكومية الانتخابات بأنها دعامة جديدة تؤكد محافظة دمشق على سيادة البلد، نعتتها المعارضة بكونها مجرد مسرحية.

دمشق - دارت الأحد، انتخابات مجلس الشعب السوري وسط إقبال ضعيف من الناخبين حيث اقتصر التصويت بحسب المراقبين على الدوائر الحكومية المقربة من النظام وعلى الموالين لحزب البعث العربي الاشتراكي. وتوجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في انتخابات تشريعية تالفة منذ عام 2011 تم فيها استثناء اللاجئين السوريين خارج البلاد والذين تقدر أعدادهم بمليون شخص وكذلك الأكراد بعدما أكدت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا منذ السبت أنه لن تكون هناك صناديق اقتراع داخل مناطقها.

واعتبر الكثير من المراقبين أن الانتخابات التي من المرجح أن يفوز بها حزب البعث والأحزاب الموالية له، تعد منقوصة خاصة في ظل إقصاء إرادة ملايين السوريين من بينهم اللاجئين وكذلك جزء كبير من الأكراد.

ووصف وزير الخارجية السوري وليد المعلم، الانتخابات بأنها "استحقاق دستوري يؤكد أن سوريا مصممة على ممارسة سيادتها الوطنية ورفض أي تدخل خارجي في شؤونها، وانتخابات مجلس الشعب هذه هي إحدى الخطوات المطلوبة لإعادة الإعمار في سوريا".

وقال المعلم، في تصريح للصحافيين، "شعبنا مصمم على تحرير الأرض السورية من الإرهاب ومن كل وجود أجنبي غير شرعي".

في المقابل، وصفت المعارضة السورية الموجودة خارج البلاد الانتخابات البرلمانية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة بأنها "مسرحية" إذ لا يشارك فيها ملايين السوريين المغتربين واللاجئين ولا المقيمين في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

وقال المعارض البارز نصر الحريري إن "النظام لم يعرف الانتخابات (الفعالية) منذ استيلائه على السلطة قبل خمسين سنة"، في إشارة إلى تاريخ تولي الرئيس الأسبق حافظ الأسد لزام السلطة. وأضاف "كل ما كان يجري تحت مسمى

المحافظات خلال الساعات الأولى من اليوم الانتخابي إقبالا محدودا اقتصر أغلبه على الدوائر الحكومية، ما دفع الحكومة بحسب مصادر عدة للتفكير في تمديد فترة الاقتراع إلى ما بعد الساعة مساء.

وعلاوة على الإجراء السياسية غير المناسبة لإجراء انتخابات، يقول مراقبون إن تواصل نقشي فايروس كورونا في البلاد ساهم في إرباك الانتخابات حيث ارتدى الناخبون وكذلك جميع الموظفين الساهرين على العملية الانتخابية كمامات في إطار إجراءات التباعد

وشهدت مراكز الاقتراع في عموم المحافظات خلال الساعات الأولى من اليوم الانتخابي إقبالا محدودا اقتصر أغلبه على الدوائر الحكومية، ما دفع الحكومة بحسب مصادر عدة للتفكير في تمديد فترة الاقتراع إلى ما بعد الساعة مساء.

وقال المعارض البارز نصر الحريري إن "النظام لم يعرف الانتخابات (الفعالية) منذ استيلائه على السلطة قبل خمسين سنة"، في إشارة إلى تاريخ تولي الرئيس الأسبق حافظ الأسد لزام السلطة. وأضاف "كل ما كان يجري تحت مسمى

المحافظات خلال الساعات الأولى من اليوم الانتخابي إقبالا محدودا اقتصر أغلبه على الدوائر الحكومية، ما دفع الحكومة بحسب مصادر عدة للتفكير في تمديد فترة الاقتراع إلى ما بعد الساعة مساء.

وقال المعارض البارز نصر الحريري إن "النظام لم يعرف الانتخابات (الفعالية) منذ استيلائه على السلطة قبل خمسين سنة"، في إشارة إلى تاريخ تولي الرئيس الأسبق حافظ الأسد لزام السلطة. وأضاف "كل ما كان يجري تحت مسمى

المحافظات خلال الساعات الأولى من اليوم الانتخابي إقبالا محدودا اقتصر أغلبه على الدوائر الحكومية، ما دفع الحكومة بحسب مصادر عدة للتفكير في تمديد فترة الاقتراع إلى ما بعد الساعة مساء.

وقال المعارض البارز نصر الحريري إن "النظام لم يعرف الانتخابات (الفعالية) منذ استيلائه على السلطة قبل خمسين سنة"، في إشارة إلى تاريخ تولي الرئيس الأسبق حافظ الأسد لزام السلطة. وأضاف "كل ما كان يجري تحت مسمى



انتخابات محسومة قبل صدور النتائج

من مساحة البلاد، فإن تراكم العقوبات الأميركية والأوروبية المفروضة على السلطات، وصولاً إلى قانون قيصر الأميركي الذي دخل حيز التنفيذ الشهر الماضي، سيساهم في المزيد من تعقيد الاقتصاد السوري.

ويتخوف محللون ومنظمات إنسانية ومسؤولون سوريون من أن تفاقم العقوبات الجديدة معاناة السوريين. ووفق تقديرات برنامج الأغذية العالمي، يعاني حالياً نحو 9.3 ملايين سوري من انعدام الأمن الغذائي، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة تفوق المئتين في المئة.

وبعد صدور نتائج هذه الانتخابات، ينتخب البرلمان المقبل في أول جلسة يعدها رئيساً له، وتتحول الحكومة عندها إلى حكومة تسيير أعمال، إلى حين تعيين الأسد رئيساً جديداً للوزراء يكلف بتشكيل حكومة جديدة.

ويؤكد البرلمان المنتخب الانتخابات الرئاسية. ولطالما كثر مسؤولون سوريون أزرهم وزير الخارجية وليد المعلم الشهر الماضي أن الأسد سيبقى رئيساً "طالما الشعب السوري يريد أن يبقى".

الشعب أن يقوموا بجهد استثنائي لتحسين الواقع الخدمي وليس مثل المجالس السابقة، مشيرة إلى أن تخفيض الأسعار وتأمين المستلزمات المعيشية هما الأهم الأول للمواطن السوري اليوم".

من جهتها، تؤكد حنان سكرية (29 عاماً) وهي موظفة في وزارة المالية "هذه هي المرة الأولى التي ألتحق فيها في حياتي". وتضيف "صوتني وحده لن يؤثر، لكن إذا اجتمعنا على اختيار مرشحين مفيدين، فسيكون هناك تأثير وتغيير".

وهي تعتبر أنه بات حرباً بالبورين "الابتعاد عن الانتخاب العشوائي أو الاختيار المسبق بناء على قوائم معينة، يجب على الجميع أن يختار الآن لكي تحقق له المحاسبة والاعتراض لاحقاً على أداء المرشحين الناجحين".

وتشهد سوريا منذ نحو عشر سنوات أسوأ أزماتها الاقتصادية والمعيشية، التي تترافق مع انهيار قياسي في قيمة الليرة وتآكل القدرة الشرائية للسوريين، الذين يعيش الجزء الأكبر منهم تحت خط الفقر. ورغم سيطرة القوات الحكومية وتمكنها من استعادة أكثر من 70 في المئة

الانتخابات كان عبارة عن مسرحية تتم تحت قبضة أمنية عسكرية... لتشكيل مجلس صوري يستخدمه النظام من أجل تمرير تشريعات تخدم العصابة الحاكمة".

وتابع الحريري "كل ما تغير في الأمر اليوم أن الانتخابات تجرى بعدما هُجر نصف الشعب السوري".

من جهته، كان المعارض عبدة نحاس قد قال السبت إن انتخابات مجلس الشعب في سوريا هي مسرحية سمجة يكرها النظام منذ خمسة عقود.

وأضاف "طول العهد بالديكتاتورية والاستبداد أنتج حالة - لا تعبر عن رأي الأغلبية الشعبية - تنظر إلى الانتخابات بانتهازية، الأمر الذي يفرغ الانتخابات من مغزها الديمقراطي الحقيقي".

وأجريت هذه الانتخابات في أجواء مشحونة، بعدما أدى انفجاران السبت في العاصمة دمشق إلى مقتل شخص وجرح آخر، كما نظم هذا الاستحقاق في ذروة أزمة معيشية حادة كانت محل عود من قبل المرشحين لمجلس الشعب.

وقالت في هذا الصدد المواطنة السورية أمية (31 عاماً)، وهي موظفة في عيادة طبيب أسنان، "على أعضاء مجلس

بعرقله التحقيقات في مقتل العشرات من المتظاهرين في الثالث من يونيو عام 2019 عندما فضت قوات الأمن اعتصاماً خارج وزارة الدفاع. ويقول شهود إن قوة شبه عسكرية لعبت دوراً أساسياً في عملية المداخلة. وينفي الجيش سعيه لإعاقة التحقيق، قائلاً إن المدنيين سيعاقبون.

وتعتبر عدة مصادر سياسية في السودان أن هناك الكثير من الأطراف في البلد والمنتظمة إلى جماعة الإخوان المسلمين تدفع إلى تازيم العلاقة بين

الراعي يتشبث بحياد لبنان

بيروت - تشبث البطريرك الماروني

بشارة بطرس الراعي، بمبادرة "حياد لبنان" التي أطلقها في الأسابيع الأخيرة والتي تستهدف تحجيم أدوار حزب الله الذي لخص فيه الراعي كل أزمات لبنان. وفي إطالة جديدة، اعتبر البطريرك الماروني الأحد، أن "الحياد اللبناني يقتضي وجود دولة قوية بجيشها ومؤسساتها وقانونها وعدالتها".

وخلال ترؤسه قداس الأحد في الصرح البطريركي الصيفي، بالديمان شمالي لبنان، رأى الراعي أن "نظام الحياض ليس طرحاً طائفيًا أو فئويًا أو مستورداً، بل هو استرجاع لهويتنا وطبيعتنا الأساسية، وباب خلاص لجميع اللبنانيين دونما استثناء".

ولم يغير الراعي بحسب المراقبين مما يقصد بحياد لبنان، حيث أكد الأحد الكلام نفسه الذي صرح به في تصريحات سابقة، تعتبر أن هيمنة "حزب الله" على الحكومة والسياسة في البلاد، تركت لبنان وحيداً ومحروماً من الدعم الخليجي أو الأميركي أو الأوروبي.

ولفت الراعي إلى أنه عندما يتحقق نظام الحياض يمكن أن "تحقق أكاديمية الإنسان لحوار الثقافات والأديان والحضارات التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة في دورة 2018 بطلب من رئيس الجمهورية ميشال عون" أهدافها.

وإبدى الراعي تمنياته بأن "يصار إلى فهم حقيقي مجرد لمفهوم نظام الحياض الناشط والفاعل عبر حوارات فكرية علمية، تكشف معناه القانوني والوطني والسياسي، وأهميته للاستقرار والإزدهار".

وقال الراعي، إن "لبنان منذ نال استقلاله عام 1943 وأقام الميثاق الوطني، أعلن حياضه بالمفهوم القانوني والدولي بحيث يلتزم بقضايا العدالة والسلام والاستقرار والمحافظة على حقوق الإنسان والشعوب، والانفتاح على جميع الدول ما عدا إسرائيل بسبب حال العدواة والاحتلال".

ونال لبنان استقلاله عن فرنسا في 22 نوفمبر 1943، وتم آنذاك وضع الميثاق الوطني الذي ينظم الحياة السياسية الداخلية.

وكان الراعي على مدى الأسبوعين الماضيين، قد طالب بتحقيق "حياد لبنان والعمل على فك الحصار" عن سوريا وعن القرار الوطني الحر. ووصفت مصادر سياسية لبنانية خطوات الراعي بأنها وضعت المهدات الأولى للمعارضة التي بقيت مشتتة وللشارح المحتج ضد سياسات وأنشطة حزب الله الإقليمية التي منعت البلد من الحصول على مساعدات ما جعله منذ أشهر على حافة الإفلاس.

الجيش السوداني يخرج عن صمته متوعدا بمقاواة من يهينه

وقالت المنظمة في 3 يونيو الماضي إن الحكومة الانتقالية السودانية لم تحقق العدالة للضحايا والأسر، بعد مقتل أكثر من 120 شخصاً وإصابة المئات وإساءة معاملتهم في هجوم عنيف على المتظاهرين في الخرطوم.

المؤسسة العسكرية تقول إن شروعها في اتخاذ إجراءات قانونية ضد الناشطين والإعلاميين لا يمس من حرية الرأي

وتطالب المنظمات الحقوقية السودان الجديد بإظهار أنه جاد في محاسبة المسؤولين عن الهجمات القاتلة على المتظاهرين بعد عقود من القمع العنيف والفظائع المرتكبة ضد المدنيين. ورغم وجود تأكيدات محلية تشدد على أن السودان يشهد منذ عزل عمر البشير تعاملاً هادئاً بين المجتمع المدني والقوات المسلحة، فإن السلطة الانتقالية، وفي مقدمتها رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، تؤكد عكس ذلك تماماً.

وكان حمدوك قد أعلن أمام وفد من الكونغرس الأميركي في العاصمة الخرطوم خلال شهر يناير 2020 أن "الشراكة في الحكم بين المدنيين والعسكريين نموذج فريد لبقية العالم. وهذا الكلام ليس من باب التباهي، بل يدعو للنظر إلى ما عاشه السودان في الأشهر الأخيرة".

استكمال مهام الثورة، وتحقيق العدالة والإسراع في محاكمة عناصر النظام السابق، أظهرت الحركات المدنية استعداداً جيداً تحسباً لسيناريو سيء في ظل بروز مؤشرات على مخططات تعدها مجموعات إخوانية بهدف تسليق المسيرة وتغيير مسارها السلمي واستخدام العنف لخلق فوضى أمنية تتيح لها العودة إلى السلطة مجدداً.

ونظمت المظاهرات المذكورة حينها بالتزامن مع إحياء ذكرى مرور عام على تظاهرات 30 يونيو 2019، التي خرج فيها عشرات الآلاف من السودانيين في مختلف أنحاء البلاد للمطالبة برحيل العسكريين عن الحكم.

وفي سياق متصل، كان الجيش قد نفى أيضاً اتهامات أخرى، قالت إن المؤسسة العسكرية تعد لتنفيذ انقلاب عسكري في البلاد، بالتزامن مع الذكرى الأولى للاعتصام بحيط القيادة العامة في 6 أبريل من العام الماضي.

وقال آنذاك المتحدث باسم القوات المسلحة السودانية، العميد ركن عامر محمد الحسن، في تصريحات "لا توجد إرهابيات انقلاب، ولا توجد اعتقالات، والقوات المسلحة تعمل بشكل طبيعي".

وتقول جهات حقوقية، ومنها منظمة "هيومن رايتس ووتش"، إن الهجمات القاتلة للمتظاهرين في السودان في 3 يونيو كانت مبرمجة وقد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.

ودعت المنظمة السلطات الانتقالية السودانية إلى الالتزام بمحاسبة حقيقية على أعمال العنف غير القانونية المرتكبة ضد المتظاهرين والتي قتل فيها المئات.

الجيش والمدنيين في محاولة للثأر من المؤسسة العسكرية التي أطاحت بنظام البشير في 11 أبريل 2019.

ويشير مراقبون إلى أن محاولات الإسلاميين للركوب على الثورة ومواصلة بث الفتنة بين المؤسسة العسكرية والمدنيين والناشطين ستواصل خاصة بعد التعديلات القانونية الجديدة التي أجرتها الحكومة مؤخرًا تحت عنوان "حريات شخصية".

ولدى تنظيم مسيرة "المليونية" في الثلاثين من يونيو الماضي بهدف



صبر الجيش بدأ ينطفئ